S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/86
30 January 1998
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وموجهة من
الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نسخة من الرسالة المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ التي تلقيتها من رئيس اللجنة الدولية للمتابعة التي أنشئت وفقا لولاية بعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي (انظر المرفق).

ومن خلال هذه الرسالة، يحيل إليّ رئيس اللجنة الدولية للمتابعة التقرير الدوري الثالث للدول الأعضاء المشاركة في البعثة، وذلك وفقا لما طلبه مجلس الأمن في قراره ١١٣٦ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي

يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير الثالث الذي يشمل الفترة من ٥ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ والذي طلبه مجلس الأمن وفقا للفقرة ٧ من القرار ١١٣٦ (١٩٩٧) المتصل بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(توقيع) الفريق أمادو توماني توري
رئيس اللجنة الدولية لمتابعة
اتفاقات بانغي

تذييل

التقريـــر الثالث المقـــدم إلى مجلس الأمــن عمـلا بالقـــرار ١١٣٦ (١٩٩٧) بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

(٢ شباط/فبراير ١٩٩٨)

أولا - مقدمة

١ - اتخذ مجلس الأمن بالإجماع، في جلسته ٣٨٢٩، القرار ١١٣٦ (١٩٩٧) الذي يعتبر أساسا امتدادا للقرار ١١٢٥ (١٩٩٧) الذي سبقه. وطلب المجلس من الدول الأعضاء المشتركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي، أي من اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي التي تمثل تلك الدول أن تقدم إليه تقارير دورية كل شهر على الأقل عن طريق الأمين العام.

٢ - ويعرض هذا التقرير الثالث تطور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من ٥ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨.

ثانيا - الإدارة السياسية للبعثة

٣ - إن اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي التي يرأسها الفريق أمادو توماني توري، هي الهيئة التي توجه عمل البعثة لأنها تتلقى التوجيه السياسي اللازم مباشرة من رؤساء الدول المعنية وبخاصة رئيس جمهورية غابون وهو رئيس اللجنة الدولية للوساطة.

٤ - وتخضع البعثة لسامي إشراف الرئيس الحاج عمر بانغو رئيس جمهورية غابون وعميد رؤساء دول اللجنة الدولية للوساطة. كما أنها تخضع للسلطة السياسية للفريق أمادو توماني توري رئيس اللجنة الدولية للمتابعة.

ثالثا - الدعـم السوقـي والتقنـي المقـدم إلـى اللجنـة الدولية للمتابعة

٥ - من المهم التذكير هنا بأن اللجنة الدولية للمتابعة، التي أنشأها رؤساء الدول الأعضاء في اللجنة الدولية للوساطة، تتلقى منذ إنشائها، الدعم السوقي والتقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

رابعا - الدعم السوقـي والمالي المقـدم إلى بعثـة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي

٦ - تتلقى بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي الدعم السوقي من الدول المشاركة، ومن فرنسا ومن حكومة أفريقيا الوسطى مثلما أشير إلى ذلك في التقارير السابقة. كما تلقت في الماضي الدعم من منظمة الوحدة الأفريقية.

٧ - وقد رحبت اللجنة الدولية للمتابعة في تقاريرها السابقة بإنشاء الصندوق الاستئماني الخاص لتوفير الدعم المالي للبعثة. إلا أنها تأسف لأن هذا الصندوق لم يتلق أي تبرع من شأنه أن يدعم أعماله خلال هذه الفترة.

خامسا - تنفيذ اتفاقات بانغي

٨ - إن اتفاقات بانغي المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ التي جاءت نتيجة ما بذلته لجنة التشاور والحوار من جهود شاقة برعاية وإدارة الفريق أمادو توماني توري، رئيس اللجنة الدولية للمتابعة، تمثل أساسا لا بد منه لإحلال السلم وتدعيمه ولتحقيق المصالحة الوطنية التي تعتبر الطريق الوحيد لإصلاح وتعمير جمهورية أفريقيا الوسطى.

٩ - وقد تقرر تنفيذ هذه الاتفاقات حسب جدول زمني وضعته اللجنة الدولية للمتابعة ووافق عليه الجميع. ويتم تنفيذ هذه الاتفاقات وفقا لهذا الجدول الزمني وإن كان قد طرأ تغيير على التواريخ المحددة في الأصل. ولا بد في الواقع من ملاحظة بعض التأخير في تنفيذ بعض البنود التي تتسم بالأهمية بالنسبة لهذا الطرف أو ذاك. ويعزى ذلك أساسا إلى مختلف الأحداث التي شهدها المسار الحرج لعملية المصالحة الوطنية. والجدير بالذكر هنا أنه تم تجميع البنود الـ ٢٤ من هذه الاتفاقات في نقاط رئيسية سبع في إطار الجدول الزمني الذي وضعته اللجنة الدولية للمتابعة:

(أ) تشكيل حكومة الوحدة الوطنية؛

(ب) اعتماد قانون العفو المتعلق بالجرائم المتصلة بالبند الثالث؛

(ج) نزع السلاح؛

(د) تنفيذ توصيات مجلس الدفاع الوطني؛

(هـ) تسوية وضع رؤساء الدولة السابقين؛

(و) وقف التنفيذ القضائي لتقرير اللجنة البرلمانية للتحقيق ومراجعة الحسابات ومن ثم التخلي عنه؛

(ز) عقد مؤتمر المصالحة الوطنية.

البنود التي تم تنفيذها تنفيذا تاما

١٠ - من بين هذه النقاط الرئيسية، يمكننا أن نعتبر أن البنود المتصلة بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وباعتماد قانون العفو المتعلق بالجرائم المتصلة بالتمرد الثالث، وبوضع رؤساء الدول السابقين، قد تم تنفيذها تنفيذا تاما وإن لم يكن قد حدد حتى الآن مرسوم بتطبيق هذا القانون.

البنود التي بلغ تنفيذها مرحلة متقدمة

١١ - يجري تنفيذ البند المتصل بنزع السلاح بالرغم من استمرار وجود بعض الشواغل المتعلقة باحتمال تسريب بعض الأسلحة الحربية. وقد جرت عمليات نزع السلاح في مدينة بانغي وفقا للمنهجية المبينة في التقارير السابقة. وقد تم تحقيق نتائج هامة إذ تم بلوغ النسب المئوية التالية فيما يتعلق بما يلي:

(أ) الأسلحة الثقيلة: ٩٢,١٢ في المائة؛

(ب) الأسلحة الخفيفة: ٥٦,٧٦ في المائة؛

(ج) الذخائر على أنواعها: ٧٠٩ ٤٥١ وحدة؛

(د) المتفجرات والصواعق: ٦٧٢ ٢٦ وحدة.

١٢ - ولدى النظر في العوامل المختلفة المشار إليها في التقارير السابقة، يسهل فهم أن استعادة جميع الأسلحة الخفيفة تظل عملية غير أكيدة بالرغم من جميع الوسائل المستخدمة وجميع الاستراتيجيات المطبقة. ورغم أنه لا يزال هناك أمل للاستمرار في عمليات نزع السلاح بنجاح، سواء كان ذلك في بانغي أو داخل البلد، فقد يكون من الوهم الاعتقاد أن جمع الأسلحة الخفيفة سيكون بنفس الشمول الذي شهده جمع الأسلحة الثقيلة.

١٣ - وتفيد معلومات، أو بالأحرى شائعات مروجة بإصرار، أن كمية من الأسلحة يصعب تحديدها قد سربت إلى البلد في تواريخ مختلفة على يد شخصيات ينتمون إلى الأغلبية الرئاسية وإلى المعارضة على السواء. ورغم الإرادة الطيبة التي تحدو اللجنة الدولية للمتابعة وبعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي فيما يتعلق باستعادة الأسلحة السابقة الذكر إن وجدت، قليلة هي الإشارات أو البيانات التي يمكن الاعتماد عليها والتي تمكن من دعم صحة تلك المعلومات. إن جميع التحقيقات وعمليات البحث التي تمت في هذا

الصدد إلى حد اليوم لم تسفر عن أي نتيجة. وتعكر تلك الشائعات بصفة خاصة الجو في هذا البلد حيث لا يزال السلام هشا. وعلى أي حال، فإن اللجنة الدولية للمتابعة وبعثة البلدان الافريقية لرصد اتفاقات بانغي تعتبران أن عمليات نزع السلاح لم تنته بعد، وتواصلان إحاطتها برعاية تتسم بالدقة والصبر.

١٤ - وبديهي أن المحاسبة المتصلة باستعادة الأسلحة لا تتصل إلا بالأسلحة والذخيرة التي مصدرها مستودعات الأسلحة التابعة للدولة. وهو السبب الذي يحدو باللجنة الدولية للمتابعة وبالبعثة إلى التزام الحذر وعدم إهمال أي معلومة تصل إليهما عن مخابئ السلاح.

١٥ - وقد شهد البند المتعلق بتقرير اللجنة البرلمانية للتحقيق ومراجعة الحسابات تطورات مختلفة وثمة إجراء برلماني جديد يقوم على أساس مشروع منقح. ويؤمل في أن لا يتعرض إلى الرفض مرة أخرى. وأسهمت اللجنة الدولية للمتابعة بصفة متواضعة في إعداد هذا المشروع، لكفالة مراعاة جميع الشواغل المشروعة التي أعرب عنها النواب، خلال القراءة الأولى. وينتظر اتخاذ قرار في ٤ شباط/فبراير على أقصى تقدير.

البنود قيد التنفيذ

١٦ - أما في ما يتعلق بالبند المتصل بتنفيذ توصيات مجلس الدفاع الوطني، فإن لجنة إعادة تشكيل قوات الأمن والدفاع التي يرأسها وزير الدفاع، والخاضعة للإشراف السامي لرئيس اللجنة الدولية للمتابعة، قدمت تقريرها يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وفي إطار أعمال تلك اللجنة توفرت لأهم التوصيات التي هي موضع خلاف، صيغة تسوية مقبولة من الجميع. وهي التوصيات التي تتصل "بحل" قسم التحريات والبحوث والوثائق، وحل المركز الوطني للبحوث والتحقيقات، بتقليص قوام الحرس الرئاسي. ومع تقدم أعمال لجنة إعادة تشكيل قوات الأمن والدفاع، فإن فكرة إعادة تحديد مهام كل من قسم التحريات والبحوث والوثائق، والمركز الوطني للبحوث والتحقيقات، على نحو يتماشى مع احترام حقوق الإنسان، بدأت تطغى على فكرة مجرد حل تلك الكيانات التي لا تزال تنادي بها المعارضة من جهة، ومن جهة أخرى على فكرة الحفاظ عليها كاملة التي تحبذها السلطة. وقررت لجنة إعادة تشكيل قوات الأمن والدفاع في النهاية القيام بما يلي:

(أ) حل قسم التحريات والبحوث والوثائق وتوجيه العاملين فيه إلى هيئاتهم الأصلية؛

(ب) حل المركز الوطني للبحوث والتحقيقات؛

(ج) إنشاء مديرية للتوثيق تعنى بسلامة الإقليم؛

(د) التطبيق الصارم للمرسوم الرئاسي رقم ٨٧/٩٤ المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٤ المتعلق بالحرس الرئاسي والذي يسند إليه وظائف مقبولة من الجميع باستثناء التجاوزات التي تمت ملاحظتها وإدانتها، إضافة إلى التحديد المنطقي لعدد أفراد تلك الوحدة.

وينتظر صدور قرار رسمي وشيك عن رئيس الدولة في هذا الشأن. ومن المفهوم أيضا أن عملية إعادة تشكيل قوات الأمن والدفاع ستراعي مشكلة قوام الحرس الرئاسي. ومن جهة أخرى، فإن مشروع تسريح القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وإعادة تدريبها وإدماجها في المجتمع الذي بادر به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يظل باب تمويله مفتوحا أمام جميع الممولين المحتملين الآخرين، بدأ تنفيذه بوصول السيد غونزاليس الذي يشرف على إدارته إلى بانغي يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وسيساعد هذا المشروع في جعل الجيش أكثر قدرة على إنجاز مهام جيش جمهوري حقيقي ويفي بالتالي بعدد من توصيات مجلس الدفاع الوطني.

١٧ - وأخيرا، وفي إطار تنفيذ البند المتعلق بعقد مؤتمر المصالحة الوطنية، فإن اللجنة التحضيرية وضعت برنامجا للعديد من الأنشطة المتوخاة خلال الأيام المشهودة للجنة التشاور والحوار، ويجري تنفيذها حاليا رغم الصعوبات المختلفة التي يواجهها المنظمون. وفي هذا السياق وبفضل الدعم السوقي والمالي والتقني المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قامت اللجنة الدولية للمتابعة ووزارة حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والثقافة الديمقراطية، بمشاركة مختلف الوزارات والإدارات الفنية المعنية، بتنظيم الأنشطة التالية:

(أ) حلقات دراسية للتوعية في مختلف مناطق البلد خلال الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؛

(ب) منتدى للشباب في بانغي يومي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؛

(ج) منتدى نساء أفريقيا الوسطى يومي ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؛

(د) منتدى عمليات التعويض عن الأضرار الناتجة عن عمليات التمرد وذلك يومي ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

١٨ - وسينظم المنتدى المعني بتقييم تنفيذ اتفاقات بانغي والمنتدى المعني بتقييم الوضع العسكري خلال الأسبوع الثاني من شهر شباط/فبراير ١٩٩٨. وستمثل نتائج هذه الحلقات الدراسية والمنتديات المختلفة مساهمة أكيدة، وستشكل قاعدة بيانات عن الأزمة، يوضع تحت تصرف المشاركين في المؤتمر.

١٩ - وأرجئ مؤتمر المصالحة الوطنية الذي كان من المزمع عقده خلال الفترة من ١٠ إلى ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ إلى نهاية شهر شباط/فبراير، وتحديدا إلى الأسبوع الممتد من ٢٣ إلى ٢٨ وذلك لتهيئة أفضل الظروف للعمل. وفي الوقت الراهن، فإن اللجنة التحضيرية للمؤتمر منكبة على آخر الأعمال التحضيرية، ألا وهي:

(أ) إعداد مختلف الوثائق التوليفية التي ستشكل أداة عمل للمؤتمر؛

(ب) إعداد قائمة المشاركين؛

(ج) تسوية مختلف المشاكل السوقية؛

(د) التنظيم التقني.

٢٠ - ولأسباب مختلفة، قرر قادة مجموعة الأحزاب السياسية المعارضة الأحد عشر ورؤساء الاتحادات النقابية الأربعة الانسحاب من اللجنة التحضيرية للمؤتمر. وليس من طبيعة هذه الحالة أن تسرع في العملية الجارية. لذلك فإن اللجنة الدولية للمتابعة تسهر في الوقت الراهن على التفاوض بشأن إيجاد طريقة تعايش بين هؤلاء المعارضين من جهة والسلطة من جهة أخرى، إذ أن المعارضين يتهمون السلطة باللجوء إلى أعمال تتنافى وروح اتفاقات بانغي أو بالامتناع عن تنفيذ بعض البنود من تلك الاتفاقات.

٢١ - ولا تدخر اللجنة الدولية للمتابعة وقتها أو جهدها في بذل مساعيها الحميدة من أجل تجاوز الصعوبات التي تظهر يوميا تقريبا. وتجري الأمور كما لو كانت كل جهة تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب قبل حضور مؤتمر المصالحة الوطنية غافلة عن أن المؤتمر لا يشكل غاية في حد ذاته، ولا المرحلة الختامية لعملية التطبيع في هذا البلد الذي تأثر بشدة بأزمة متعددة الجوانب تدوم منذ سنتين، بل إنه يمثل مرحلة أساسية نحو حل دائم.

٢٢ - وتشترك مختلف الدوائر إلى حد كبير بالشعور بالقلق فيما يتعلق بعقد مؤتمر المصالحة الوطنية وتهيئة مناخ محبذ لهذه المصالحة التي تتمثل الشروط الضرورية والمفيدة لها فيما يلي:

(أ) التنفيذ الكامل لمختلف بنود اتفاقات بانغي، وبعبارة أخرى، إنجاز الإجراءات الواردة في الجدول الزمني للجنة الدولية للمتابعة (متابعة عمليات نزع السلاح، وتسوية مسألة المراجعة البرلمانية للحسابات، وإظهار الإرادة السياسية في استغلال توصيات مجلس الدفاع الوطني)؛

(ب) متابعة الجهود اللازمة والمفيدة (بما في ذلك تكثيف الحملة الدبلوماسية) بغية التوصل إلى حل للحالة المالية التي لا تزال تثير القلق؛

(ج) إطلاق مبادرات ترمي إلى إيجاد حل لمشكلة ضحايا عمليات التمرد؛

(د) وجود مؤشرات مطمئنة لمناظير إعادة البناء والإنعاش والنهضة الاقتصادية.

٢٣ - ويسير البند الخاص المتعلق باعتماد قانون انتخابي جديد، والذي سيترتب عليه، إنشاء لجنة انتخابية مستقلة، في مساره المعتاد، مع العلم بأن النصوص والمعلومات المتعلقة بها جاهزة للعرض على الجمعية الوطنية للمداولة بشأنها واعتمادها. وتتابع اللجنة الدولية للمتابعة، المتمسكة بأداء مهمتها، جميع هذه العمليات بعناية. وتواصل الاطلاع بها بروح الحياد وعدم الانحياز بغية التوصل إلى نتائج موثوق بها ومقبولة لدى الجميع.

٢٤ - وإجمالا، لا يوجد أي بند من بنود الجدول الزمني للجنة الدولية للمتابعة لم ينفذ بعد، سواء بصفة كلية أو جزئية، حتى لو ظهرت عقبات عديدة لا طائل من ورائها على طريق تنفيذه. ومع توفير المزيد من الإرادة السياسية من جانب والمزيد من البصيرة على الجانب الآخر، فإن اللجنة الدولية للمتابعة ستجتهد بالتعاون مع العناصر الفاعلة الأخرى في الحياة السياسية والاجتماعية لهذا البلد في تهيئة الظروف اللازمة لمتابعة تنفيذ اتفاقات بانغي.

سادسا - التعاون مع سلطات أفريقيا الوسطى ومختلف أسر الأحزاب السياسية

٢٥ - لوحظ منذ بضعة أسابيع وجود استياء وبعض الاضطراب داخل مختلف الأحزاب السياسية سواء كانت تنتمي للأغلبية الرئاسية أو للمعارضة. وتستحق بعض الأحداث التي وقعت مؤخرا ذكرها لأنه يبدو أنها تصور بوضوح حالة تتصارع فيها التطلعات من أجل تسوية الحسابات قبل بضعة أشهر من إجراء الانتخابات:

(أ) تواصل إقالة السيد ماسي، عضو حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى، من منصبه كوزير للزراعة وتربية الماشية، من أجل "اختلاس أموال عامة" ووقائع أخرى تتسم بانعدام الأمانة وفقا للبيانات الرسمية، في إثارة عواصف سياسية وتتخذ طابعا سياسيا أكثر منه قضائيا. وحرصت اللجنة الدولية للمتابعة، التي أخطرت برسالة من السيد ماسي الذي طلب حماية بعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي، والذي زعم أن حياته معرضة للخطر، على أن توجه انتباه السلطات العليا في البلد إلى الانزلاق نحو الغضب الذي من المحتمل أن يؤدي إليه هذا الوضع. وامتنعت اللجنة عن التعليق على إجراء الإقالة المزدوج أو تقييمه وعن وضع السيد ماسي "موضع المساءلة"، الذي ترى أنه يدخل في إطار سيادة دولة أفريقيا الوسطى. ويرى السيد ماسي أن إنشاء المنتدى الديمقراطي من أجل التحديث، وهي رابطة سياسية يعتبر زعيمها الرئيسي، هي مصدر الاضطرابات الحالية. وتجدر هنا الإشارة إلى أن فريقا مكونا من ١١ نائبا من المنتمين لمختلف المجموعات البرلمانية قد اتخذوا موقفا مؤيدا للسيد ماسي في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ يعربون فيها عن استنكارهم لما أسموه بـ "عمليات الإزعاج التي تعرض لها السيد شارل ماسي، وزير الزراعة وتربية الماشية السابق". وكانت اللجنة الدولية للمتابعة، ولا تزال، حريصة على الحفاظ على السلام الذي جرى التوصل إليه بعد عناء وتدعيمه؛

(ب) كما أن طرد النائب كوسيبيلا مؤخرا، من حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى والتأييد العاصف الذي يحظى به حاليا في بانغي، لا يمكن سوى أن يثير تساؤلات بالنسبة لأي مراقب مطلع على سياسة أفريقيا الوسطى. وجدير بالذكر أن السيد كوسيبيلا هو أحد الأعضاء المؤسسين للحزب الذي يتزعمه الرئيس باتاسي ويبدو أنه يجد بعض الشعبية داخل وخارج الحزب. ويبدو أن الإطار السياسي الراهن يتسم بالصعوبة، لأنه محمل باحتمالات غير متوقعة. ويتعين بذل جهد أكبر من قبل اللجنة الدولية للمتابعة بإفهام مختلف عناصر الطبقة السياسية لأفريقيا الوسطى أن هذا هو وقت الاعتدال، والاتزان، وضبط النفس، والرحمة، والتسامح، وقبول الحق في الاختلاف، والعفو. ويمكن أن يؤدي أي موقف عكسي إلى تعريض كل شيء للخطر. وتعتمد اللجنة الدولية للمتابعة على الروح الوطنية ووجود جماعات طائفية، ومنظمات نسائية، ورابطات الشباب والعناصر الأخرى للمجتمع المدني استخراج شيطان الحقد والانتقام؛

(ج) يشير انسحاب الحزب الاجتماعي الديمقراطي لرئيس الوزراء السابق إينوش ديرون لاكو مؤخرا من المجلس الديمقراطي للأحزاب السياسية المعارضة، إلى وجود بعض الاستياء في صفوف مختلف أحزاب المعارضة المعتدلة؛

(د) يوضح أيضا الانسحاب المؤكد لحركة الديمقراطية والتنمية للرئيس دافيد داكو، من مجموعة الـ ١١، والمواقف الغامضة بعض الشيء التي اتخذها هذا الحزب بشأن مختلف المسائل، وجود شكل جديد للمسرح السياسي لأفريقيا الوسطى الذي يتعين على اللجنة الدولية للمتابعة أن تضعه في الحزبان عند تسوية الأزمة.

٢٦ - وقد استقبل رئيس الجمهورية ورئيس الدولة اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي مرات عديدة بغية تحديد المشاكل التي لا تزال تتطلب الحل والمسائل المتصلة بالأمن الذي ساءت حالته منذ بعض الوقت بسبب تفاقم ظاهرة "قطاع الطرق" والتي تسببت في وقوع عمليات ابتزاز صارخة في بعض أجزاء البلد، وكذلك انبعاث عملية قطع الطرق التقليدية في الحضر.

٢٧ - وفي حين أن أنشطة المكتب المركزي لقمع قطع الطرق قد أخذت في الحسبان قطع الطرق في الحضر، فإن ظاهرة "قطاع الطرق" لا يجري مكافحتها حاليا سوى بطرق متواضعة للغاية تشمل بصفة خاصة تنظيم نوع من الدفاع الذاتي للسكان المعرضين لها. وفي هذا الصدد أوصت اللجنة الدولية للمتابعة رئيس الدولة وحكومة أفريقيا الوسطى تنظيم وتعزيز التعاون دون الإقليمي مع البلدان المجاورة التي تشهد نفس الظاهرة. ولا تتيح المهمة التي عهد بها لبعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي بأن تشارك هذه البعثة مباشرة في مكافحة هذا النوع من اختلال الأمن الذي لا يبدو أن له صلة مباشرة لعملية التمرد.

٢٨ - ومع وضع المصاعب العديدة التي تثور في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر المصالحة الوطنية في الاعتبار، تبقى على اتصال دائم بجميع العناصر الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية للبلد.

سابعا - التعاون مع المنظمات الدولية

٢٩ - استجابة للطلب الموجه إلى الأمين العام من مجلس الأمن في قراره ١١٣٦ (١٩٩٧) بأن يقدم له في غضون ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ القرار المذكور وبعد إقامة بعثة متعددة التخصصات من الأمانة العامة للأمم المتحدة في بانغي في الفترة من ٦ إلى ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، تمكن وفد سياسي برئاسة المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد هادي عنابي، الفرصة خلال زيارته في الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، تقييم تطور الحالة في الميادين السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وكانت هناك حالة تراكم كبير بنتائج التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن سواء هنا في بانغي أو على مستوى السلطات والطبقة السياسية بأفريقيا الوسطى وكذلك في اللجنة الدولية للمراقبة وبعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي.

٣٠ - والجميع في بانغي على اقتناع (الطبقة السياسية، والمجتمع المدني، والعسكريون، والأجانب) بضرورة وجود قوة عسكرية وأمنية بعد ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ لكي تساعد على تدعيم السلام والإسراع بعملية المصالحة الوطنية. ويتفق الجميع على الإقرار بأنه حتى إذا لم تكن الانتخابات تشكل غاية في حد ذاتها، فإن حسن سيرها لا يمكن سوى أن يساهم في استقرار الحالة.

٣١ - وبالرغم من النتائج الممتازة التي تم الحصول عليها في الإنتاج الزراعي (وكذلك على مستوى الزراعات التجارية أو الزراعات الكفافية)، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى التي شهدت أنشطتها الصناعية والتجارية شللا جليا على مدى أشهر عديدة، لا تزال تجد صعوبة في مواجهة التزاماتها الداخلية (المرتبات، والمعاشات، والمنح الدراسية، وتسيير الخدمات الاجتماعية الأساسية وجهاز الدولة) والتزاماتها الخارجية، لا سيما سداد المتأخرات المستحقة لمؤسسات بريتون وودز.

٣٢ - وعلاوة على ذلك، فإن المشكلة الشائكة المتعلقة بمتأخرات المرتبات والمعاشات والمنح الدراسية كانت سببا في الإضراب الذي لا يزال ساريا في بعض القطاعات مثل قطاع التعليم. ويعني هذا أن أكبر شاغل لسلطات أفريقيا الوسطى يتمثل في إيجاد الموارد اللازمة لحل مشكلة متأخرات المرتبات لمدة ستة أشهر وأشهر عديدة أخرى بالمعاشات أو للمنح الدراسية.

٣٣ - وبدأت الاتحادات النقابية التي أبدت حتى الآن الكثير من التفاهم والاعتدال في مواجهة الحالة في إبداء بعض علامات فقدان الأعصاب وانعدام الصبر. وقد استقبل رئيس الدولة ممثلي الاتحادات المذكورة في ٢٣ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ حتى يعرضوا عليه شكاواهم ووجدوا لديه بعض كلمات التهدئة في حالة عدم وجود حلول فورية لمشاكلهم التي لا مجال للإشارة إلى مدى حساسيتها وخطورتها.

ثامنا - نشر القوة

٣٤ - لم يطرأ أي تغيير ملموس على قوام القوة المرابطة منذ تقديم التقرير الأخير. وفي الواقع، تواصل البعثة الأفريقية المشتركة لمراقبة اتفاقات بانغي تأمين مجمل أحياء عاصمة أفريقيا الوسطى عن طريق احتلال ٢٠ موقعا للمراقبة والاشتراك في دوريات مختلطة للأمن مع قوات الأمن والدفاع بأفريقيا الوسطى في جميع أحياء مدينة بانغي.

٣٥ - وقد انخفضت بشدة الهجمات المسلحة، والسرقات بقوة السلاح والأعمال الأخرى التي تتسم بالدناءة بفضل التقدم المحرز في نزع السلاح وفي اليقظة المستمرة التي وفرها نظام الدوريات المختلطة. ويجدر مع ذلك التذكير هنا بالإشارة الواردة في الفقرة ٢٨ بصدد عودة الشكل القديم لقطع الطرق في الحضر الذي يتولى مكافحته المكتب المركزي لقمع قطع الطرق.

الاستنتاجات

٣٦ - تشدد اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي مرة أخرى على ضرورة وفائدة التمديد لفترة شهر أو شهرين اعتبارا من ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، بمفعول سريان قرار مجلس الأمن ١١٣٦ (١٩٩٧) بشأن ولاية بعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي. وستتيح هذه المهلة لمختلف العناصر الفاعلة المعنية بذل جميع المساعي اللازمة لنشر قوة متعددة الأطراف خلال الفترة التالية للبعثة، بغية ضمان توفر الأحوال الأمنية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات التي لا غنى عنها ولإجراء انتخابات حرة وديمقراطية وهادئة وشفافة.

٣٧ - وتأمل اللجنة الدولية للمتابعة في مواصلة الاستفادة من الدعم السوقي والتقني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية متابعة مهمتها المزدوجة المتمثلة في تقديم التوجيه السياسي للبعثة الأفريقية المشتركة لمراقبة اتفاقات بانغي، ومتابعة اتفاقات بانغي عن طريق الوساطة الدائمة حتى يتم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٣٨ - وبغية تلافي أي تدهور في الحالة أو أي خطر في العودة إلى نقطة البداية والذي يمكن أن يساعد على وقوع انفجار اجتماعي، فإنه سيكون من المفيد التوصية بإصرار على اتخاذ جميع التدابير على المستويات الملائمة، لا سيما على مستوى الأمين العام من أجل القيام بعملية أكبر وأفضل لحث الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية بغية تقديم المساعدة اللازمة لتنمية جمهورية أفريقيا الوسطى حسب الطلب الوارد في الفقرة ٩ من القرار ١١٣٦ (١٩٩٧). ومن المفهوم أن جميع هذه التدابير ستأتي مصاحبة للجهود التي لا غنى عنها لسلطات أفريقيا الوسطى. وأي نهج مغاير ينطوي على خطر تقويض فرصة هذا البلد في أن يطوي إلى الأبد صفحة الأزمة كما أنه يؤدي بطريقة لا رجعة فيها إلى فشل هذه التجربة الأصيلة للتسوية الداخلية الذي تمثله الوساطة الحالية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٩ - وستواصل اللجنة الدولية للمتابعة، كما أكدت ذلك مرات عديدة، بذل كل جهد ممكن لحث جميع الأطراف المعنية بأزمة أفريقيا الوسطى على مواصلة العمل بحكمة وكرامة للتنفيذ الفعال لاتفاقات بانغي. وهذا هو ثمن السلام الحقيقي والدائم.

ـــ ـــ ـــ ـــ ـــ